

تعليم اللغة العربية بين المشاكل المعقدة والحلول المنهجية

د. بن عائشة حسين

مقدمة:

شغلت صعوبات تعليم اللغة العربية حيزا كبيرا من اهتمامات اللغويين العرب، وقد وقف الغياري على مستقبل اللغة العربية، إلى تشخيص هذه الصعوبات قصد الحلول الناجعة، التي من شأنها أن تبسط الدرس اللغوي، وتفك قيده المحكم الذي جعل قلوب المتعلمين تنفر منه نظرا للصعوبة التي تكتنفه، وللتعقيد الذي يحيط به وسنحاول في هذه المداخلة أن أبرز ما يواجه تعليم اللغة العربية من صعوبات، ومحاولين في ذلك وضع الحلول الممكنة، والمساهمة في جعل اللغة العربية أيسر إدراكا، وأسهل فهما بالنسبة للأجيال المكبة على تعلم مبادئها. ولسنا ندعي الكمال في ذلك، لأن هناك جهودا أخرى تبذل هنا وهناك في سبيل ترقية اللغة العربية وتطويرها في جميع مجالات الحياة.

وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تطوير أصول تعليم هذه اللغة التي بدأت تنتشر حولها الحملات المغرضة، الداعية إلى إحلال اللغة العربية العامية مكانها، انطلاقا من دوافع عرقية وسياسية خبيثة لعرقله الطريق أمام دعامة من دعائم وحدة الأمة العربية. ولعلنا نستطيع بنجاحها في تطوير التعليم، وتحسين طرق تدريس لغتنا، أن ننزع من أيدي أعداء اللغة العربية ذريعة وصمها بالجمود والتعقيد وعدم مواكبة التطور الحضاري من ناحية، وأن نضع أمام الناشئة أسس لغة متطورة صالحة // الفهم، وواضحة المعالم.

تعريف اللغة:

عرف ابن جني (ت. ٥٢٩٢هـ) اللغة على أنها أصوات يعبرها كل قوم عن أغراضهم». (١) وبناء على هذه التعريفات يتبين لنا أن اللغة أداة تواصل وتفاعل بين المرسل والمتلقي وهي ظاهرة اجتماعية ثقافية قابلة للتطوير، والتغيير والنمو، ما دامت ألفاظها قد اكتسبت معانيها عن طريق الاختبار والاصطلاح، وهي مقوم حضاري يتكفل بنقل تراث الأمة بين الأبناء، ويعنى بالتواصل المعرفي بين الشعوب.

ويعتبر «دي سوسير» أن للملكة اللغوية جانبا فرديا وآخر اجتماعيا، ولا يمكن تصور أحدهما دون الآخر ومع ذلك فإنها تفرض دائما نظاما "systeme" مستقرا و تطورا في الوقت نفسه، وهي في كل مؤسسة اجتماعية "institution" حالية ونتاج للماضي، وقد يبدو لأول وهلة أنه من السهل التمييز بين النظام وتاريخه أي بين ما هو عليه وبين ما كان عليه، وفي الحقيقة فإن العلاقة بين الأمرين وطيدة إلى الحد الذي يصعب معه الفصل بينهما» (٢). يتبين لنا من خلال «دي سوسير» أن اللغة لها علاقة بـ«الملكة»، وهذه الأخيرة لا يكتسبها الفرد إلا بالخبرة وهي القدرة على استعمالها. بحيث لا يستطيع الفرد الوصول إلى هذه الملكة إلا إذا كانت لديه علاقة بالمجتمع الذي يتواضع على هذه اللغة، وهذه الأخيرة بصفة عامة ذات أشكال متنوعة تختلف من مجال إلى آخر لها علاقة بالجانب الفزيولوجي والنفسي والفيزيائي وهي ذات طابع فردي واجتماعي معا ونجد مصطلح «الملكة» قد عرف في تراثنا البلاغي باعتباره صفة راسخة في النفس يستطيع المتكلم بواسطته أن يعبر عما في نفسه، إلا أنهم جعلوها تقتصر على البلاغة في المتكلم فهذه الأخيرة يعرفها الشريف الجرجاني بقوله: «ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ» (٣)

التعقيدات اللغوية: تتميز اللغة العربية بتراثها اللغوي، وبقدرتها على الاشتقاق، والتوليد والتصعيد والمقصود به إمكانية الارتقاء من المحسوس إلى المعنوي، غير أن حاجتها الملحة إلى التطوير، والتيسير جعلت المتعلمين ينفرون منها، ويواجهون في تعلمها صعوبات قد تعود إلى الأسباب التالية:

١. طغيان الجانب المنطقي والفلسفي.

دفع الفارابي إلى أن يقول: «وهذه الصناعة، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين والألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات» (٤)

إلى جانب هذه الأسباب هناك سبب آخر شاع عند علماء النحو في العصر العباسي هو الإسراف في البحث عن الغريب، رغبة منهم في إتحاق الخلفاء بكل نادر وشاذ في اللغة، وبغية الوصول إلى نيل حظوة عندهم، فالكسائي على سبيل المثال، كان يرفع وينصب ويجر في الشاهد الواحد، مجتهدا في إيجاد العلل لهذه الظواهر المختلفة.

إن هذه الأسباب مجتمعة قد تكون وراء إرهاب النحويين بالتحريك والتعليل، «فالخليل بن أحمد الفراهيدي» كان أول من تأثر بالمنطق والفلسفة التي نضرت الأجيال من تعلم اللغة العربية. (٥) واللغويون في الماضي لم يختلفوا في المسائل الأساسية المتفق عليها في اللغة العربية، كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب المفعول به، إن اختلافاتهم كانت حول عوامل الرفع والنصب، حتى أضحت هذه العوامل ضربا من التحمل الظاهر الصنعة، والضعيف الإسناد، والعوامل المقدرة قد تكون لفظية، كاعتبار «إن» هي التي تعمل النصب في المبتدأ والرفع في الخبر، كقولنا: إن الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول به. أو قد تكون معنوية، كالقول: إن المبتدأ هو مرفوع بالابتداء، والفعل المضارع هو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والحادثة التي جرت لأبي علي الفارسي (ت ٩٨٧م) في مجلس عضد الدولة البويهري (ت ٩٨٢م)، دليل كاف للطعن بصحة وعالمية العوامل التي هي من نسج خيال النحاة أنفسهم، ومؤدي الحادثة: «أن عضد الدولة البويهري سأل يوما علي الفارسي عن سبب نصب المستثنى في نحو: قام القوم لإزيدا، فقال الفارسي بتقدير قام القوم واستثنى زيدا» فقال عضد الدولة: «لم قدرت استثنى؟ هل قدرت «امتنع زيد» فرفعت، فلم يجد الفارسي جوابا. (٦)

فالضرر... كل الضرر أن نسب على هذا العامل المصنوع ألوانا من القوة، وصنوف من المزايا تجعله يتحكم بغير حق في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقا خاصة في التعبير وتستمد سلطانها مما أسبغ النحاة على هذا العامل، مما جرى على أسنة الفصحاء من العرب الخالص» (٧)

ومن الأمثلة التي يضر بها مؤكدا قوله في فساد العامل نحو الشمس نافعة «كانت الشمس نافعة»، «كانت الشمس نافعة»، «إن الشمس نافعة»، «يتمتع الناس بالشمس النافعة» فيعلق على ذلك بقوله «فما الموجد الذي أوجد الضمة، أو الفتحة، أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حيناً، منصوبة أو مجرورة حيناً آخر؟ وقد ينقل إحداها من الرفع أو من النصب أو من الجر إلى غيره، ما الذي فعل هذا، وكان له وحده القدرة على إيجادها وخلقها؟ وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل هذا وانفرد به؟ إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة، كابن مضاء الأندلسي، وإنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة» (٨)

أما السبب الآخر الذي زاد الأمر تعقيدا، هو تعسف النحاة في استعمال القياس، والقياس هو: «حمل الفرع على الأصل لعله جامعة بينهما، بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه» (٩)

وهو الركيزة الأساسية عند البصريين في قضية «ما» - على سبيل المثال - يرى المتمسكون بضرورة إعمالها تحت اسم ما النافية إلى الحجازية أنها تشبه (ليس) أما دعاء إبطال عملها إبطال تحت اسم «ما» التيمية قد شبهوها بهل في عدم اختصاصها بالدخول على الاسم أو الفعل، علاوة على أنها تضارع حرف الاستفهام هذا، في إفادتها معنى النفي في الكلام، على نحو ما تفيد «هل» الاستفهامية، مما أدى بهؤلاء النحاة أن يجروها مجرى (هل) في إعمالها وإبطال عملها. (١٠)

والشيء الذي يثير استهجان المتعلم العربي قبل الأجنبي، هو تجاوز النحاة للحدود في قضيتي الاجتهاد والقياس،

مما دفعهم إلى ابتداء حجج لا يقبلها عقل أو منطق لتبرير بعض الصيغ التي تكلمت بها العرب، ولم تتماشى والقاعدة النحوية، كأن ينزهوا الفعل عن التصغير والجر والتحقيق. وهناك قصة طريفة وقعت بين سيبويه وأستاذه عن رأيه في صيغة التعجب المصغرة «ما أميلحة» التي نطقت بها العرب. فزعم الخليل، أن هذه الصيغة مخالفة للقياس، لأن أفعال التعجب تعتبر بمنزلة الفعل، عند البصريين الذين يجعلونه عن التصغير الذي هو ضرب من التحقير، ولما كانت الصيغة متداولة عند العرب، فليس على الخليل أن يرفضها، بل عليه أن يبتدع طريقة للتأويل، تتمثل في أن التصغير وقع في المعنى على الموصوف الذي من ملاحظته، وأن غاية قائل هذه الصيغة «ما أميلحة» هي بيان أن الموصوف «مليح» قابلة للتصغير الذي يفيد هنا معنى التعجب لا التحقير. (١١)

ولا يسعنا بعد هذه الأمثلة التي ضربناها إلا أن نشيد بموقف «ابن جني» الذي كان سباقا في انتقاد العامل في اللغة، وأن نستثنى وقفة «ابن مضاء القرطبي» الجريئة ضد اقتحام الفلسفة في قضايا اللغة، ودعوته إلى نبذ فكرتي العامل والقياس، وتغيير ذلك بالاعتماد على النص، وإبعاد اللغة عن منطق الجدل النظري والحجاج الفلسفي، ويعتبر كتابه «الرد على النحاة» فاتحة خير في سياق الجهود التي كانت تتبنى تطوير اللغة.

٢. الثنائية اللغوية المستعملة في التعبير؛

إن مسألة الثنائية اللغوية المستعملة في التعبير أمر سائد في كل اللغات، ولكل منها حالها الخاص في استعمال تباين عن ميدان استعمال الأخرى، واللغة العامية كثيرة ما تكون أصولها منحدرتة من اللغة الفصحى، فعندنا مثلا في الجزائر، أن اللغة العامية هي لغة عربية أصيلة تعرضت مفرداتها لمؤثرات النحت واللقب، واللحن والإبدال، والزيادة والاختزال والتصحيف والتحريف، حتى وصلت إلينا بشكل غير معهود يجعلنا نتوهم للوهلة الأولى أنها لغة مستقلة عن الفصحى، وتنتشر بذلك دعوات ومزاعم تدعو إلى استعمال اللغة العربية العامية مكان العربية الفصحى، وليس من قبيل الصدف أن تتطوّر دعوة إلى الانسلاخ عن لغة القرآن الكريم، واستبدالها باللهجة العامية، وليس ذلك فحسب، بل كتابة هذه الأخيرة باللغة العربية اللاتينية، كما ظهر ذلك على يد المستشرق الألماني «ولهام سبيتا» الذي كان يقيم في مصر إبان القرن التاسع عشر، والذي وضع كتابا في هذا الخصوص سماه: «قواعد اللغة العامية في مصر». (١٢) كما أن معظم ما تثيره المسلسلات التلفزيونية عن العالم العربي، وتشجيع المنتجين باللغة العامية، وفتح قنوات إخبارية لهم، فإن ذلك لا يخدم اللغة العربية لا من قريب أو بعيد.

٣. كثرة الترادف والأضداد؛

القاموس العربي من أثرى المعاجم اللغوية في العالم من حيث استعمال ظاهرة الترادف الخاصة بالكلمة الواحدة، التي اعتبرها بعض النحويين مصدر ثراء مفردات اللغة العربية. في حين يعتبرها البعض الآخر من أسباب تعقيد اللغة العربية، وصعوبة إتقانها.

في الحقيقة إن مسألة الترادف كانت مثار أخذ ورد من جانب علماء اللغة الذين لم يقطعوا بوجود هذه الظاهرة، وخاصة عندما يبلغ عددها حدود لا يقبلها العقل النير.

فما بالك بمن يقول بوجود ١٠٠ اسم للخمر و٢٥٠ اسما للأسد و٢٥٥ اسما للنافقة. (١٣)

ولعل هذا ما دفع بعض العلماء إلى إنكار مسألة الترادف في اللغة العربية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر «أبو علي الفارسي» الذي أورد في هذا السياق نادرة جرت له في مجلس سيف الدولة الحمداني (ت. ٩٦٥م) بحلب، كان المجلس يغض بجهازة اللغة فظير ابن خالويه (ت: ٣٠٧م) الذي هب يعقد أمام أقرانه يحفظه خمسين اسما للسيف، فتبسّم وقال ببساطة: «ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف» فقال ابن خالويه: «فأين المهند، والصارم وكذا، وكذا؟

فقال أبو علي «هذه صفات» (١٤).

كما أن ابن فارس (ت: ١٠٠٤م) كان ممن أنكر وجود ظاهرة الترادف في اللغة، واعتبر كل ما توهمه اللغويون مترادفات هو من قبيل الصفات، وقد عبر عن ذلك بالقول: «يسمى الشيء الواحد الأسماء المختلفة نحو السيف، والمهند، والحسام، والذي نقوله في هذا الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات» (١٥). ويعتبر «صبحي الصالح» أن تكاثر المفردات ناتج من لجوء المعجميين إلى اعتبار الألفاظ المعجمية من عناصر اللغة الأصلية، ومفرداتها نفسها، إلى جانب ذلك فهو يرى أن ذلك راجع أيضا إلى سبب اختلاف لهجات القبائل من أثر وضع أكثر من اسم للمسمى الواحد (١٦).

وتزداد الأمور تعقيدا عندما نجد إلى جانب الترادف ظاهرة أخرى هي وجود معان عدة للكلمة الواحدة كوجود خمس وثلاثين (٢٥) معنى للعين وستين معنى للعجوز (١٧). كما أن هناك ظاهرة أخرى كثيرا ما يثيرها الأعداء وهما منهم أن اللغة العربية ليست دقيقة، وهي ظاهرة الأضداد التي تجعل للمفردة الواحدة معنيين متناقضين كأن نقول: صَفَّقَ الباب: أي رده أو فتحه، أو كلمة البين وتعني، الفرقة أو الوصل، مما دفع ذلك أيضا إلى انقسام علماء اللغة حول هذه الظاهرة، فمنهم من ينكر وجودها، وعلى رأسهم ابن درستويه (ت: ٢٤٧هـ)، ومنهم من يقر بوجودها بقوة، وفي مقدمة هذه الكوكبة «ابن فارس» الذي وضع كتابا في إثبات الأضداد ودحض فيه مزاعم «ابن درستويه» بعدم وجود الأضداد. ويساند «ابن فارس» في ذلك «أبو محمد التوزي» (ت: ٨٤٨م) الذي أقر بوجود الأضداد في اللغة وجمعها في كتاب عنوانه: «كتاب الأضداد».

٤. غياب المصطلح العلمي:

إن عدم إيجاد مصطلحات جديدة في اللغة، تكون عن طريق الاشتقاق بنوعيه الأصغر والأكبر، والنحت أو بنقل الكلمة الواحدة إلى اللغة العربية بصيغتها الأجنبية، وإخضاعها إلى الأوزان العربية المألوفة بالتهذيب والتشذيب، ومسألة وضع المصطلحات العلمية الجديدة ما تزال تصطدم بعقبات جمة نظرا لاقتران البحث في ذلك على مستوى الفرد لا الجماعة أو المؤسسة ومعنى ذلك أنه: «لا يزال (البحث المصطلحي) على مستوى الأفراد حتى ولو كان المعنيون منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم، لأن عملهم ليس جماعيا في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم بها أسرة من الباحثين ينظمون فيه انتظام الخلايا، كل يؤدي فيها عملا جزئيا يكمل أعمال الآخرين» (١٨). ولعل السؤال المطروح هو لماذا اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) لا تشتكي من توحيد المصطلح؟. جوابا عن ذلك أن السبب في ذلك يرجع إلى اهتمام الحكومات وتشجيعها للباحثين في المجال اللغوي، خوفا من تشتت جهودهم، حاثا إياهم على توحيد المصطلحات التي أنتجتها الآلة الحديثة. ونتيجة لذلك عملت هذه الحكومات على تكوين دواوين خاصة لتوحيد التسميات «Normalisation» ونذكر منها المؤسسة الدولية للتنميط، كما انشغلت اليونيسكو هي الأخرى بمشكل التوحيد فلها مشروع «Unisist»، ويهتم بالتنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم سالكة في ذلك المنهجية التالية: (١٩)

١. إحصاء المفاهيم الاصطلاحية وتشخيص كل واحد منها ويحصل ذلك بالتحديد العلمي.

٢. تصنيف كل هذه المفاهيم على مجالات مختلفة ذات مراتب.

٣. تخصيص كل واحد منها بلفظ (بالنسبة لكل واحدة من اللغات المعنية) وبهذا تتكون الحداديات «Fichiers».

٤. دمج الحداديات والتنسيق بينها (بنظام من الإحالات يبنى على التصنيف السالف الذكر)

ويرى الباحث اللغوي عبد الرحمن الحاج أن عملية وضع المصطلح لا يجب أن تركز على لغة أجنبية واحدة، لأن الألفاظ الدالة قد تختلف من لغة إلى أخرى.

«ولهذا ينبغي أن ينطلق من لغة في تحديد المفاهيم العلمية، وذلك لتفادي التبعية الثقافية التي قد تشوه شخصيتنا العربية، فالمفاهيم العلمية العالمية المجمع عليها من حيث تحديدها هي التي ينبغي أن تعرب ولا سبيل للعثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة». (٢٠)

الملفت للانتباه أيضا أن التعامل مع اللغة الأجنبية يختلف ما بين المشاركة والمغاربة. حيث أن الباحثين في المشرق العربي كثيرا ما يتعاملون مع اللغة الإنجليزية، وفي المغرب العربي يتعاملون مع اللغة الفرنسية، وبالتالي إذا لم تتوحد البحوث والجهود لإنتاج مصطلحات موحدة سنظل نعمل في حلقة مفرغة. إلى جانب ذلك غلق باب الاجتهاد اللغوي مم أدى ذلك إلى الركون إلى تقليد أنجزه علماءنا القدامى بعيدا عن عملية البناء والتجديد، اغتقادا منهم أن التراث اللغوي الذي انجزه فطاحل العلماء شئ مقدس لا يمكن تطويره أو المساس به حيث (تساءلنا مرارا عن السبب الذي جعل العلماء ينزويون عن هذا الواقع متناكرين له أشد التناكر والسبب الذي أدهم إلى الاكتفاء بما وجدوه من قواعد التوليد اللفظي في الكتب القديمة. فإن هذا الذي جاء به علماءنا قديما هو بلا شك جليل مفيد إذ كفونا إلى حد من البحث عن أهم القواعد و لكن الاتكال على ماتركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الإجتهد هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر وهذا الذي حصل بالفعل». (٢١)

٥. التأثر بلغة الصحف ووسائل الإعلام؛

ما تعتمد وسائل الإعلام السمعية والمرئية والبصرية والكتابية في إفساد اللغة التي يطلع عليها الأطفال كل يوم في الجرائد، ويسمعونها عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية، فلنا منهم أنها قدوة يقتدون بها في تعابيرهم المختلفة. وقد انتشرت هذه الأخطاء على أسنة الإعلاميين إلى درجة مثيرة للاهتمام، دفعت اللغويين الغيارى على مستقبل اللغة العربية، إلى الوقوف أمام هذه الأساليب المعتمدة في وسائل الإعلام، التي ينعدم فيها حسن الإعداد والمراقبة. وشعورا منهم بأن الطفل الذي يعتمد على السماع في سني الطفولة الأولى لتكوين حافظته اللغوية لن يتوانى عن طبع الصيغ اللغوية المسموعة في مخيلته الغضة، لتوهمه أن الناطقين بها يفوقونه رتبة، وما عليه إلا أن يقتدي بهم في التعبير اللغوي. (٢٢) فهنا لا بد من مراعاة المراحل المختلفة، حينما يكتب الأديب للطفل، ويتعرف إلى المفردات والألفاظ المألوفة لديه، التي تمكنه من فهم ما يقرأ، أو تدفعه للتفكير والتأمل فيما يقرأ» (٢٣)

ومن جملة الأخطاء المرتكبة في وسائل الإعلام- على سبيل المثال لا الحصر- هي:

أ- أخطاء تعددية الأفعال اللازمة مباشرة أو عن طريق حروف الجر كقولها: «وصل الجزائر أمس الرئيس» والصحيح أن نقول «وصل إلى الجزائر» أو كقولها: «عاش النائب محنة شعبه» وفعل «عاش» هو لازم لا يتعدى.

ب- الاستعمال الخاطئ لأفعال في غير معانيها الأصلية المستقاة من المعاجم كتقول الصحافة ووسائل الإعلام: «شجب رجال الدين الجريمة» أي بمعنى «استنكر» والمعنى المعجمي لهذا الفعل «حزن أو هلك» أو كقولها: «اندبوا فلانا للأمر» والصحيح هو «ندبوا فلانا للأمر»

ج- أخطاء صرفية كالقول: «تجربة» و«خيار» بديل «خيار» و«أزمة» بدل أزمة، أو كقولها: «اجتمع الموفدان لمناقشة الأمور العالقة، حيث عرضا نقاط الخلاف» وحيث لا تزد إلا في صدر جملة ظرفية مكانية. أو كقولها: «يعتبر الإنفاق لاغيا» والصحيح: «يعتبر الإنفاق ملغيا» أو كقولها: «الواقع المعاش» بدلا من «الواقع المعيش».

٦. إشكالية القراءة والإعراب في اللغة :

ما تفتقر إليه لغتنا العربية المكتوبة إلى حروف صائتة تتوب عن الحركات (الضمة، الفتحة، الكسرة) لأن الاكتفاء بالحروف الصامتة فقط، من شأنه أن يطرح أمام القارئ مشكلة ما سماه الشيخ عبد الله العلايلي «القراءة في اللغة.

فاللغات الأوروبية على سبيل المثال تعتمد على ما يسمى أحرف العلة (a.e.i.o.u.y) الموجودة بين حروف كل لفظة في تحديد كيفية لفظ كل كلمة. أما اللغة العربية فإن لم يكن كاتب النص تولى وضع الحركات الخاصة بحروف الكلمة، فتصبح القراءة عسيرة تتطلب جهدا فكريا، ووقتا لفهم موقع المفردة في الجملة من ناحية الإعراب، وتحديد حركتها المناسبة، كان ذلك سببا في حمل قاسم أمين (ت: ١٩٠٨ م) على القول: «إننا نحن العرب ينبغي لنا أن نفهم أولا ثم أن نقرأ» (٢٤) على عكس ما هو مألوف أن نبدأ بالقراءة لنفهم ما تطوي عليه معان وصور.

وهناك صعوبات أخرى تعترض قراءة العربية، وهي حركة عين الفعل الثلاثي في صيغتي الماضي والمضارع اللتين تعتمدان على السماع، والتجربة، والعودة إلى المعاجم في غالب الأحيان. فبعض الأفعال يجوز تحريك عين الواحد منها بالكسر، والضم والفتح مع ما ينجز عنها من تغيير في المعنى، ففعل: «جدّ» الشيء يجده: بضم العين أي قطعه، جدّ الشيء يجدّ بفتح العين أي يبس وجفّ.

ولعل الشيخ عبد الله العلايلي هو أول من اقترح حلولا لهذا المشكل، فتوصل إلى نتيجة مفادها أن السواد الأعظم من هذه الأفعال مكسور العين في المضارع، الأمر الذي دفعه إلى إصدار قاعدة يقضي فيها أن تكون ظاهرة الكسر قاعدة عامة يعمل بها. (٢٥)

بقي هذا الرأي حبرا على ورق، لم يجد من يصغي إليه.

وهناك مشكلة أخرى تعترض الأطفال عند مباشرة عملهم التعليمي لمبادئ اللغة العربية، وهي تغيير شكل الحرف الأبجدي بين موضع وآخر حسب ورود الكلمة، فحرف العين مثلا يكتب تارة على هذا الشكل (ع) في كلمة «ورع» وبهذا الشكل (ع) مثل «لعب»، وبهذا الشكل (ح) في كلمة «الشفع» وهذه الظاهرة نادرة ما نجدها في اللغات الأجنبية غير السامية التي يبقى فيها الحرف محافظا على هيئة واحدة.

٧. تعقيد تدريس قواعد اللغة العربية :

يعتبر اللغويون أن تنوع الجموع للمفردة العربية ظاهرة ثراء وإثراء في اللغة، في حين أن هذا يعتبره البعض عملا مكلفا للقارئ الذي قد يجهل كل هذه الجموع التي وظفتها معاجمنا بكثرة، فلو أخذنا مثلا كلمة «دار» على سبيل المثال لا الحصر لوجدنا إحدى عشرة صيغة جمع لها وهي: دور، ديار، أدور، أدور، أدورة، ديارة، أدوار، دورات، ديارات، دوران، ديران.

وإذا تحدثنا عن القياس الذي اعتمده علماءنا القدامى، فهو ذو أهمية بالغة في صياغة جموع المفردات، لا يعتمد عليها الطالب كثيرا لما تتميز به من اضطراب وشيوع للحالات الشاذة حول كل قاعدة، وهذه الحالات قليلا ما نجدها في اللغات الأجنبية، وما نستشهد به على ذلك صيغة «فعليل» لورصدنا الجموع العائدة لها لرأيناها على الشكل التالي: دليل جمعه: أدلة وأدلاء، فضيل وهو ابن الناقة، وجمعه فضال، وفصلان وفصلان.

نجيل وهو نبات من نوع الحمض وجمعه «نجل»

وهناك مشكلة أخرى، تتمثل في التذكير والتأنيث، وخاصة في تلك الكلمات التي لا تحمل علامة من علامات التأنيث المعروفة في اللغة وهي: (التاء المربوطة، الألف المدودة المتبوعة بهمزة، الألف المقصورة) مثل: الحامل، المرضع، زيادة على ذلك ما يعرف بالمؤنث المعنوي (مريم، هند) والتذكير المعنوي (عكرمة، معاوية) بالإضافة إلى وجود كلمات تحتمل الوجودين، ولم يجزم النحاة في أمر تصنيفها مذكرة أو مؤنثة، بل أجازوا فيها الوجودين مثل: الطريق وهذه الطريق، وهذا العنق، وهذه العنق... الخ.

حيث يرى علماء فقه اللغة هذا الاختلاف راجع إلى جنوح الحجازيين إلى تأنث هذه المفردات وإصدار التميميين على تذكير البعض منها. (٢٦)

وهناك مسألة أخرى أشد تعقيدا في اللغة العربية ألا وهي قضية العدد والمعدود في حالتي التذكير والتأنيث، وما يجاورها من أحكام تتناول العدد المفرد والعدد المركب، والعدد المعطوف والعقود، وتنظم هذه الأحكام بين العدد الأصلي، والعدد الترتيبي، (٢٧) بينما أننا نجد صيغة واحدة من الأعداد مع المذكر والمؤنث في اللغات الأجنبية. وأما بالنسبة للخلافات الإعرابية، فحدث عنها ولا حرج، فلا تخلو القواعد التعليمية من هذه النزاعات التي ذكرت في كتب المصنفات التي تزيد الأمور تعقيدا وصعوبة، نظرا لعدم قدرة العقل على تحملها. (٢٨) وعلى إثرها يصبح الطالب مكتوف اليدين، مستمعا لا محاورا، شاردا لا منتبها، حائرا لا مطمئنا، ناهيك أن معظم القواعد النحوية لا تنطلق من النص، وإنما معظمها ينطلق من الجملة اعتمادا على المعيارية.

الاقتراحات والحلول لتفادي الصعوبات:

بعد كل ما تعرضت له اللغة العربية من مؤامرات وهجمات خطيرة، خلال عصر الانحطاط، وما تلاه من عقود انتداب، لم تحظ بالعناية الكافية من جانب المدافعين عنها، والساهرين على كيوثها، لذلك ظلت جامدة الفوالب، وثيدة التطور، والطرائق إلى تطويرها مليئة بالأشواك، مما دفع صبحي صالح إلى دفع العيب عن جوهر هذه اللغة، وإصافه بالباحثين العرب الذين تخلفوا عن تطوير فكرنا العلمي، وقصروا في المجالات الحضارية التي من شأنها أن تحمل اللغة إلى واجهة اهتمام البشر. (٢٩)

وأن الحديث عن تطوير اللغة العربية تصدى لها الكثير من الباحثين، وسنحاول بدورنا أن نضع جملة اقتراحات وتصورات حلول، قد تكون من العوامل التي تسهم في جعل لغتنا العربية أكثر ملائمة لروح العصر، وأوسع تقبلا في جانب الناشئة الذين يسعون إلى تعلمها، وأبرز هذه الاقتراحات.

١. إعادة النظر في قواعد اللغة على مستوى نظرية العامل والمعمول، وتقويتها من أسباب التعقيد، تحتاج إلى جهد عربي مشترك وإعداد طويل ومدروس، وإعادة النظر في المناهج الدراسية التي تتناول مادة قواعد اللغة العربية. (٣٠) إن حشو ذهن الطالب بكثير من التخريجات والاحتمالات التي تعود إلى المسألة اللغوية الواحدة يمكن أن يؤدي إلى عدم فهم أي وجه أو خلاف من الخلافات النحوية، أو أي تفصيل من شأنه أن يصيب المتعلم بالملل والاشمئزاز والكراهية لمادة القواعد، اللهم إلا في مرحلة التعليم العالي لطلبة من ذوي الاختصاص الجامعي.

كما وأن حذف بعض الدروس المتشابهة المفاهيم والهزيلة النسيج كبابي التنازع والاشتغال، قد يكون من أسباب تيسر درس القواعد العربية، وجعله أكثر قبولا من جانب الطلاب.

٢. توحيد جهود الجامعات العلمية العربية وتفعيل نشاطاتها.

نظرا لما تعيشه اللغة العربية، وما تعانيه من أزمة المصطلح، فإن من الضرورة بمكان أن تضطلع جامعة الدولة العربية بمهام إنشاء مجمع علمي موحد، يشمل نشاطه القضايا اللغوية، ويضم إليه كوكبة من علماء اللغة في البلدان العربية. وما تقوم به جامعة الدول على الصعيد العربي هو تفعيل وتنشيط عملية التعريب والاشتقاق في العالم العربي، لتكون اللغة العربية قادرة على مواكبة التقدم العلمي في العصر الحاضر، بوضع مصطلحات فورية لمختلف الانجازات الحضارية، مما تكون الفرصة سانحة لنقل الحضارة الغربية إلى العالم العربي.

يجب إخضاع المفردات الأعجمية إلى قواعد النطق والوزن العربية، وتداولها على أسنة العرب، واستخدامها لا يقدم في عربية هذه المفردات الدخيلة. (٣١)

ولعل السؤال المطروح بإلحاح حول مسألة الاشتقاق والتعريب هو هل ينبغي الإبقاء على اللفظة الدخيلة كما ترد في لغة الأخر، مع فارق كتابتها بحروف عربية، أم يجب وضع لفظة عربية مبتكرة تقابلها، وإن تباعدت عنها لفظا؟ أم هل يجب أخذ المفردة الأجنبية الوافدة بصيغتها اللفظية الأجنبية، وتهذيبها بتحريف بسيط ناجم عن إخضاعها للأوزان

العربية المتواضع عليها؟

إننا نفضل الرأي الأخير لقربه من الصواب، والأكثر تيسيرا من الناحية العلمية. وذلك كأن نأخذ اللفظة الدخيلة كما هي، ونخضعها للأوزان العربية، ومنطق اللغة، ثم نضع إلى جانبها صيغتها الأصلية المعتمدة في اللغة الأجنبية. نأHHH واعتماد هذا الرأي مبني على الاعتبارات التالية:

أ- إن التلاقح والتفاعل والافتراض اللغوي أمور مألوفة بين اللغات، والقرآن الكريم كان له فضل السبق في تشريع باب الأخذ من لغات أعجمية، وهو المصدر الأساس الذي استنبطت من خلاله قواعد اللغة العربية، وقد ذكر «جرجي زيدان» طائفة من المفردات الأجنبية الأصول والتي ورد بعضها في القرآن الكريم ومنها:

السندس، الديقاج، الزنجبيل، وهي منقولة عن الفارسية.
الفردوس، السراط، القسطاس، القيان، وهي منقولة عن اليونانية، المشكاة، النجاشي، وهي منقولة عن الحبشية، القنطار، الفسطل، البطريق، الترياق، وهي مأخوذة عن اللاتينية. (٢٢)

وإذا لاحظنا اللغة الأجنبية، نجدها هي الأخرى قد اقتصرت من اللغة العربية مفردات حافظت على ألفاظها الأصلية، فاللغة الإنجليزية مثلا اقتبست من العربية مصطلحات منها «Alembic» وأصلها «الأمبيق» و«Cipher» وأصلها «الصفرة» و«Alcohol» وأصلها «الكحول» و«Satan» التي أصلها «الشیطان» وبالنسبة للغة الفرنسية اقترضت هي الأخرى من العربية كثيرا من المفردات مثل «Chemise» التي أصلها «القميص» و«Jupe» بمعنى «الجبة» و«Emir» التي أصلها «الأمير». (٢٣)

وإذا انتقلنا إلى اللغة الإسبانية نجدها كذلك متأثرة باللغة العربية، حيث كلمات ذات أصول عربية ومنها «Alferez» وتعني «الملازم» وأصلها بالعربي «الفارس» و«Aceite» وتعني: الزيت وأصلها العربي «الزيت» و«Atalaya» وتعني مقدمة الجيش وأصلها العربي «الطليلة». (٢٤)

وإذا كان الحوار الآخر لغويا مألوفا منذ الزمن الماضي، فما يضير اللغة العربية أن تستفيد عن اللغات الأجنبية أسماء المخترعات، والمصطلحات العلمية المستجدة بصيغتها اللفظية الأصلية، أو بإدخال تعديلات طفيفة عليها؟ ب- وهناك سلوك اعتمد عليه علماء اللغة في الجانب الإجمالي، وهو يقضي بأن يحافظ على أسماء المخترعات الموضوعية أصلا لها. فمهما روج اللغويون العرب لمصطلح «الحاسب أو الحاسوب الآلي» الذي يعني «الكمبيوتر» فإنهم لم يقدرُوا على تغيير رأي العامة بالحفاظ على المصطلح العربي المترجم عنها، وكمثال على ذلك فإن «Logarithme» المستعمل في اللغة الأجنبية، هو دليل على اعتراف الغرب بفضل أبي بكر الخوارزمي (ت: ٨٤٩م) الباحث والمفكر العربي الذي أسس هذا العلم، لكن الشيء المؤسف هو لجوء اللغويين العرب إلى أخذ هذه الكلمة عن الغرب على أنها مصطلح أجنبي، وإخضاعها لتحريف بسيط لتصبح على كلمة «اللوغاريتم» وهي كلمة عربية الأصل والمصدر.

وإذا انتقلنا إلى العصر العباسي نجد أن الاشتقاق والتعريب كانا معمولين بهما، لأن اللغويين في ذلك العصر، لم يكلفوا أنفسهم البحث عن معانٍ مقابلة لتلك المصطلحات الأعجمية الدخيلة، على الرغم من وجود كبار علماء اللغة المجتهدين المعترف بهم في ذلك الوقت، حيث أنهم يقتبسون هذه الألفاظ بصورتها الأصلية، ويتوسعون في استخدام لفظين من لغتين أعجميتين للمعنى الواحد، والكاتب «جرجي زيدان» كان من المؤيدين لعملية اقتباس المصطلحات والصيغ الأجنبية كما هي، عندما يتعذر خلق ما يقوم مقامها. (٢٥)

وهذا الرأي قد وافق عليه مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٠٧م، حيث تم تحت إشرافه، عقد ندوة حول «المعرب والدخيل» من الكلمات الأجنبية، وموقف العربية منها. وانتهى علماؤنا إلى وجوب البحث في اللغة العربية عن أسماء المسميات الحديثة، وإذا لم يتيسر ذلك، يحول إلى استعارة اللفظ المعجمي، واستعماله بعد صقله، وإخضاعه لمناهج اللغة العربية، ثم ضمه إلى اللغة الفصحى. (٢٦)

ج- وإذا رجعنا إلى قضية أوزان الآلة التي تمت صياغتها في اللغة العربية، فهي غير منزلة من السماء، وما جاء بها لا القرآن ولا السنة، حتى يتسنى لعلماء اللغة من إضافة بعض الصيغ وفق متطلبات الإنسانية المتسمة بالتطور والتقدم التقني فمقدور علماء اللغة الاتفاق فيما بينهم لوضع أوزان عديدة، وضمن هذا السياق، لقد بذل المجمع العلمي للغة العربية في القاهرة، جهوداً معتبرة حيث أن علماء استحدثوا أوزاناً جديدة للدلالة على الآلة، وأسماء المكان والزمان، وأجازوا الاشتقاق من الجامد، وتوسعوا في المصدر الصناعي لاستعماله في توليد أسماء المذاهب والمدارس الفكرية وسلموا بجواز النسب إلى المجمع. (٢٧)

فيا حبذا لو حذت الجامعات العلمية العربية الأخرى حذوه في مجال إثراء اللغة العربية، بما يتطلبه التطور الصناعي في شتى مجالات الحياة.

وما يمكننا قوله بصفة مجملّة أنه ينبغي علينا أن نطلب الجامعات العلمية وبالإحاح على ضرورة توحيد الجهود العربية في المجال اللغوي، عن طريق إنشاء مجمع علمي عربي موحد تكون وظيفته العمل على إيجاد المصطلحات العلمية والأدبية، وتكييفها على حسب ما يتطلبه التطور الحضاري، وأن يتولى هذا المجمع بإصدار مجلة دورية واسعة الانتشار تهتم بنشر الأعمال العلمية المنجزة، التي ينتجها المجمع في حقول العلم واللغة.

٣. علم اللسانيات شرط أساسي في التعامل مع الظواهر اللغوية.

إن علم اللسانيات الحديث يعتبر من العلوم التي يجب الاعتماد عليها في تطوير اللغة وإبعادها عن المنطق الجاف. حيث تنظر الأسنسية إلى اللغة على أساس أنها مجموعة أصوات لغوية متألّفة ضمن نسق معين، فكل لفظة لها صورتان: صورة صوتية تسمى الدال، وصورة قيمية هي المدلول، وأي تغيير يطرأ على الدال يستتبع تغيير المعنى أي المدلول. (٢٨) فعلم اللسانيات وضع تلك القوانين التي تبنّاها النحاة، وما زالت غير قادرة على تفسير اللهجات المختلفة وتووعها، ويظهر هذا العلم أمكن التعرف على علمين للأصوات هما:

- علم الأصوات الوظيفي الذي يركز على الوظيفة التي يؤديها الصوت في متن اللغة، ويدرس كهدف واحد لا غير.
- وعلم الأصوات الحسي المهتم بوصف أصوات اللغة من الناحية الفيزيولوجية، وما يطرأ عليها من تلوّنات وتغييرات، وظلال عارضة

ومن الأمثلة الأسنسية الأخرى سأضرب مثالا عن الأفعال المزيدة، لنعرف ما يحدث فيه من تقلبات، وعمليات إبدال تطرأ على صروفها، ففعل «اصطدم» مثلاً أصله «اصتدم» على وزن «افتعل» وهو فعل مزيد مأخوذ من الثلاثي «صدم» فحرف التاء في «اصتدم» هو صوت شديد مهموس، ومرفق جاور صوتاً مفخماً هو «الصاد»، فاكسب منه التضخيم، وقلب إلى صوت نعطلي من مخرجه ولكنه مفخم وهو صوت «الطاء» فحصلنا على «اصطدم» (٢٩)
إن الحديث عن لفظ الصوامت (الحروف) وتصنيفها إلى صوامت إلى مهموسة، ومهجورة ومرفقة، ومفخمة، وإظهار مخارج لفظها هو من مهام الأسنسية، ومن شأنه أن يساعد على تعليم الطالب أسس النطق السليم في القراءة، على أن يترك تفسير الاختلافات القائمة بين اللهجات والتغييرات التي طرأت على بعض الصيغ اللفظية، إلى مرحلة الاختصاص العالي القادرة على استيعاب مثل هذه الأمور.

٤- تعميم استعمال اللغة العربية في جميع ميادين الحياة

إن عملية نشر وتعميم اللغة العربية في الميادين الحياتية كافة، يعد فرصة ناجعة للحد من ظاهرة الازدواجية التي يعاني منها الطفل من جراء تلازم العامية والفصحى من جهة، والفصحى والأجنبية من جهة أخرى. ولذا يجب أن تكون اللغة العربية الفصحى لغة المسرح والسينما والتلفاز ولاسيما في البرامج الموجهة إلى الأطفال الصغار الذين

يعتمدون إلى حد بعيد على السماع في تكوين حافظاتهم اللغوية كما أمحنا سابقاً (٤٠) ومايلفت انتباهنا هو إن ابتعدنا عن اللغة الشفهية المسموعة التي يتمكن من خلالها الطفل نطق الأصوات نطقاً سليماً، وتذوق أساليب لغته تذوقاً يجعله ينشرح لألفاظ لغته، يحفظها ويقلد من ينطق بها وإهمال اللغة المسموعة هو القضاء على القراءة وعلى عدم القدرة على التواصل مع الآخر بلغة فصحة لذا يجب على وسائل الإعلام المختلفة إدراك هذا النقص والابتعاد عن العامية حيث أن «الأمل كان كبيراً، في أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بسد هذا النقص، وتقويم هذا الميل في ميزان الفصحى والعامية، فلا يقتصر سماع الطالب للفصحى، على دروس المدرسة، ومحاضرات الجامعة، إن وجد هذا السماع، بل تحيط به لغتنا الجميلة من كل مكان، وتأخذ عليه جهاته الأربع فتتمكن من قلبه، ويجري بها لسانه وقلمه أو تصير سليقة له». (٤١)

وبظهور علم اللسانيات ازدهر البحث اللغوي، وأخذ هذا الأخير ضالته في التوسع الذي كان يتخلله أسلوب البحث اللغوي، وخير مثال نضربه لذلك، والذي سيظهر لنا تفسيرين لظاهرة لغوية واحدة: أحدهما في المنظور النحوي، والآخر في المنظور اللساني.

حيث أن اللسانيات تقسم اللغة إن صوامت (الحروف) وصوائت (حركات الإعراب)، وحروف العلة بالنسبة في مفهوم اللسانيات هي صوائت طويلة، لا صوامت يستغرق نطق الواحد منها ضعف ما يستغرقه لفظ الصائت العادي، فالألف مثلاً عبارة عن صائت طويل يعادل صائتين متليين، أي فتحتين، وقس على ذلك.

وعلى سبيل المثال الفعل (قال) فعلماء النحو، وعلماء اللسانيات يتفقون على أن أصل هذا هو «قَوْل». أما الاختلاف بينهما، فيمكن في مبررات قلب الواو ألفاً فيه، فالنحاة القدامى يقولون أن الواو جاءت متحركة بالفتح وما قبلها مفتوح، فقلبت إلى ألف. أما علماء الألسنية فيقولون إن الواو في هذا الفعل حذف وادغمت فتحته بفتحة العين، فنشأ صائت طويل هو الألف التي تعادل فتحتين

رؤية اللسانيين

قال

قَوْل

قَوْل

قال

رؤية النحاة

قال

قَوْل

قَوْل

قال

تقلبت الفتحة إلى القاف، ثم حذف الواو، واو عمت فتحته بفتحة العين

قلبت الواو ألفاً لأنها تناسب الفتحة

٥- وجوب تعريب المناهج التعليمية في العالم العربي

إن قضية تعريب المناهج التعليمية التي سارت على منوالها عدد من الدول العربية ينبغي أن تترافق مع جهود حثيثة من جانب الجامعات العربية لتفعيل عمليات التعريب، والاشتقاق والنقل، والتوليد، فقد يكون ذلك حافزاً لتنشيط عمليتي النقل والتأليف اللتين تثران المكتبة العربية بالمصادر والمراجع العلمية كما يجب مضاعفة عدد الكليات العلمية التطبيقية (طب، هندسة) في العالم العربي مما يساعد الطالب العربي على التخصص في أي مجال علمي، دون أن

يجد صعوبة في ذلك من ناحية، وأن يبقى في بلده لمزاولة هذا التخصص الذي يريده، متفاديا الهجرة إلى الخارج من ناحية أخرى، حيث لا يمكن للغة العربية: «أن يتم لها هذا إلا إذا استعملت بالفعل في جميع الميادين، وأن لا تبقى لغة أدب، ولغة تحرير بل أن تدخل البيوت وتنزل إلى الشارع والمصانع والحقول وغيرها». (٤٢)

وعملية تعريب المناهج يجب أن تشمل كل المراحل التعليمية بدون استثناء، حتى تؤدي هذه العملية أكلها، وتحقق الفوائد المتوخاة منها.

٦- تطهير وسائل الإعلام ووجوب تحسين برامجها المقدمة :

الحديث عن الإعلام السمي المرئي، والإعلام الكتابي، يعتبر وسيلة من الوسائل الضرورية التي لا يمكن الاستهانة بها، فهي تعمل على تكوين الحافظة اللفوية عند الطفل في مرحلته الأولى وهدفها لا يقتصر على توصيل الخبر إلى الجمهور فحسب بل يكون أيضا في وجوب اضطلاعها بدورها النفعي مما يجعلها قوة من القوى التي لا يمكن الاستهانة بها «الصحافة قوة ضخمة الأثر بالغة النفوذ اكتسبت بل انتزعت من أصحاب السلطان لقباً فسموها صاحبة الجلالة ووقفت بقامتها الجديدة تفرض نفسها بين القوى الموجهة في كل بلد. فسميت السلطة الرابعة... حتى أن كثيرا من المفكرين يلقبون العصر الذي نعيش فيه بعصر الصحافة لأنها من أبرز القوى التي تعمل فيه» (٤٣)

وتستدعي تلك القوة الإعداد الكافي لكل مادة يراد نشرها من حيث الصياغة اعتمادا في هذه الناحية، على الاستعانة بالمعجمات والمختصين، لتسلم اللغة الإعلامية من أي لفظ عامي.

٧- الاعتماد على الطرائق الجديدة في عملية تدريس النصوص :

لا يخفى على أحد أن مصدر إثراء ملكة الطالب بالثروة اللفوية، وتدعيم رصيده بشتى المصطلحات المختلفة، ينطلق من النصوص التي يجب أن تركز على ما كان يعرف سابقا بمادة «الإنشاء العربي»، لأن الإكثار من الأسئلة التي تدور كلها حول الإعراب، وفهم المعنى طريقة لا تخدم النص، ولا تمكن المتعلم من استثمار النص، ولا تمكنه أيضا من معالجة موضوع معين بشيء من التنصيل استنادا إلى حافظته اللفوية، قصد تنمية قدرته على الكتابة والتركيز، حيث أصبحت مادة النصوص عبارة عن إجابات مقتضبة، ومستقاة من النص الأساسي، تذييل بموضوع إنشائي لا يليب غرض النص المطلوب، لأن كل نص أدبي زاد ثقافي يوسع أفق الفكر، ويمده بألوان جديدة من «الخبرة والمعرفة، ويزيد المتعلم بالحياة بما يضرب فيها من ألوان السلوك والنشاط... وهو مجال لتنمية خبرات الطلاب من النواحي الاجتماعية والخلقية والسياسية والجغرافية والتاريخية، لأن الأدب يصف الحياة بكل مجالاتها» (٤٤)

كما أن التعامل مع المفردات لا يجب أن يكون بمعزل عن النص وسياقه، بحيث يتم شرحها وفق ما يمليه القاموس أو المعجم، كأن تتناول دلالة الكلمة منفردة دون ربط دلالتها بسائر الكلمات الأخرى، حيث يقول «دي سوسير»: إن الألفاظ ومعانيها مترابطة فيما بينها، بحيث إذا وقع أدنى تغيير لمدلول مفردة أصاب المدلولات الأخرى التي تدل عليها الألفاظ القريبة من تلك المفردة، تغيير بتوسيع مجالها الدلالي أو تضييقه ويعني اللغويون بذلك المجموعة من الألفاظ التي تكون فصيلة دلالية واحدة...» (٤٥)

وهذا يدفع بنا إلى القول أن المفردة في اللغة أو القاموس غير المفردة في الاستعمال أي الخطاب الواحد الخاص الذي لا يريد المتكلم استعماله إلا في معنى واحدا، فالمعاني تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، وهناك انزياحات لبعض الألفاظ «ولا يسع أي قاموس في الدنيا مهما بلغ حجمه، أن يحيط بجميع المدلولات التي تدل عليه الألفاظ لا عبر القرون فقط، بل حتى في العصر الواحد». (٤٦)

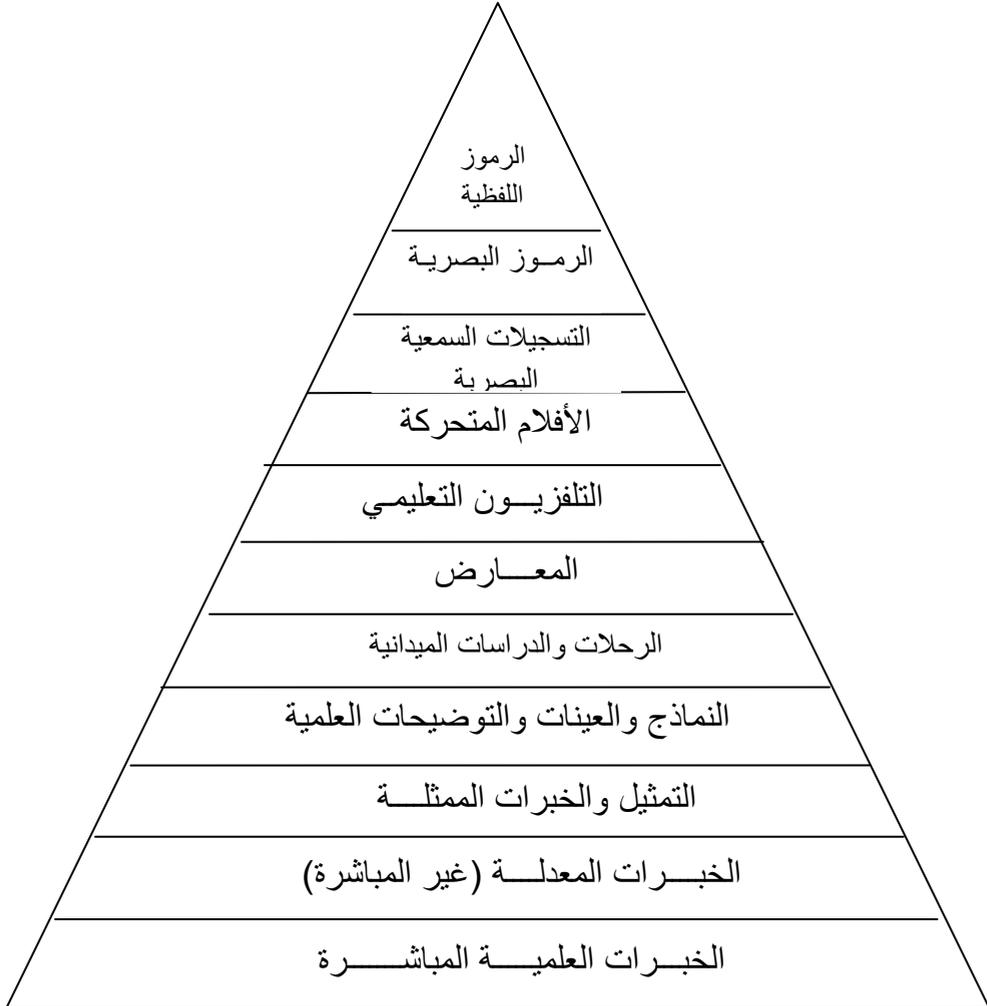
وبناء على ذلك نستطيع القول أن الطريقة الناجعة في تعليمية النص هي استثمار هذا الأخير في تدعيم رصيد

الطالب بالألفاظ التي يميلها معجم النص.

٨- الوسائل السمعية البصرية وسيلة ضرورية لتحسين التعليم:

لقد أخذت مظاهر التقدم في حياة الإنسان المعاصر أبعاداً شائعة، وميادين عديدة وواسعة، وشمل التطور جميع النواحي من سياسية واقتصادية، وثقافية وعلمية واجتماعية، وأصبح الإنسان أمام مشاكل تواجهه كل أن، فراح يبحث عن أيسر الطرق وأقصرها، لحلها وللحاق بالركب المتقدم.

لذا فإن الاستعانة بالوسائل التي يتيح الطالب القدرة الذهنية على لفظ الحروف بشكل سليم، ويطلع على مخارجها، التي لا بد من الإحاطة بها من جانب كل مقبل على تعليم اللغة. وقد رتبت وسائل التعليم، في وقتنا الحاضر، في الترتيب الذي وضعه «إدجار ديل» «Edgard dale» سنة ١٩٦٩م، في شكل هرمي حسب فعاليتها في التعليم كما يلي: (٤٧)



لقد رتب «ديل» الخبرات التي توفرها الوسائل التعليمية، في هرم: «هرم الخبرة» على أساس الخبرات التي تهيئها وتوفرها كل منها، بحيث وضع في قمة الترتيب الخبرات التي تهيئها وتوفرها كل واحدة منها، بحيث وضع في قمة الترتيب الخبرات المجردة كالرموز اللفظية والبصرية، في حين صنف في القاعدة الخبرات الواقعية والملموسة. وقام بترتيب الوسائل التعليمية الأخرى في هذا الهرم حسب قرب الخبرات التي توفرها من التجريد أو الواقعية، وليس حسب سهولتها أو أهميتها.

وهي تساهم في تنوع أساليب التعليم لإزالة الفروق الفردية، وإبعاد المتعلمين من دائرة الكلال والملل كما أنها تساعد على تنوع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين فمن المعروف أنهم يختلفون في قدراتهم، فمنهم من يتم لديه التحصيل بمجرد الاستماع للشرح النظري، ومنهم من يزداد تعلمه عن طريق الخبرات البصرية، مثل مشاهدة النماذج والمجسمات أو الأفلام وغيرها». (٤٨)

وهذا حتى تكون الفرصة متاحة لجميع المتعلمين، لا فرق بينهم، وبين المتفوقين منهم، أو بين فقرائهم وأغنيائهم، بحيث تساهم هذه الوسائل التعليمية في تفعيل الدرس اللغوي من جهة، وتساعد المتعلمين على الفهم السريع، وتكسيهم من المهارة التي تجعلهم قادرين على التواصل في واقعهم المعيش.

الخاتمة:

وهكذا وفي نهاية هذه الدراسة التي تناولت جوانب من قضايا اللغة العربية، لا بد لنا من التنبيه أن هذه الدراسة تدخل في سياق الجهود المتواصلة التي تتوخى النهوض بها، وتطويرها، وإخراجها من دائرة التزمّت الذي يريد للغة العربية أن تبقى متوقفة، محصورة من جميع الجوانب، وهذا موت لها في نهاية المطاف، وحجة ميسورة في أيدي أعدائها بتقويض أسسها، وتشويه صورتها المشرقة.

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد على أهمية إطلاق باب الاجتهاد المسؤول عن تطور اللغة، لأن ذلك واجب كل ناطق بالضاد أنس في نفسه القدرة على دفع عجلة تطويرها نحو الأمام. والافتراحت التي أتينا بها في سياق هذه الدراسة، وما سبقها من جهود باحثين قبلنا حول مسألة تطوير اللغة العربية، ستبقى صرخات هائلة في واد، إن لم يبادر أهلها من العلماء وأصحاب سلطة القرار إلى حمايتها، والعمل على نشرها. لأننا نخشى أن يتجاوز ركب الحضارة الإنسانية هذه اللغة التي امتنعت على دسائس المستعمرين والحاقدين عليها، فحري بنا أن نحقق عروقتها بحقق التجدد والشباب قبل أن تتخلف عن مسيرة التطور الحضاري، فتدخل عتمة النسيان، وتنتهي إلى لغة يقتصر دورها على إنجاز فرائض العبادة، وتأدية الشعائر والطقوس، ولا تخرج عن نطاق الشعر، ولا تدخل إلى الواقع بمختلف اتجاهاته. ولا تعترف بالتقدم العلمي بتنوع اختصاصاته، وتعدد اصطلاحاته.

المصادر والمراجع:

١. أحمد قيش: الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الكتاب، دمشق، ط٤ ١٩٧٤.
٢. ابن خلكان: وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٣. ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
٤. ابو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الهدى، للطباعة والنشر، بيروت، ط٢ (د.ت) ج٢.
٥. البستاني، فؤاد أفرام: مواقف لبنانية، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٣.
٦. الحمواحمد: «محاولة أجنبية في الإعلان»، مجلة عالم الفكر، الكويت، تشرين الأول ١٩٨٩: ٣.
٧. دمشقية عفيف: المطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ط١، ١٩٨٧م.

٨. زيدان جرجي: تاريخ اللغة العربية، دار الحداثة، بيروت، ط١ ١٩٨٠.
 ٩. السيوطي عبد الرحمن: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
 ١٠. شوقي ضيف، العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦ ط٨.
 ١١. شاهين عبد الصبور: في علم اللغة العالم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٩٩٠.
 ١٢. السامرائي إبراهيم: تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
 ١٣. الصالح صبحي: دراسات في فقه اللغة العربية، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٧٠هـ/١٩٧٠م.
 ١٤. بروفنسال ليفي: حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة الحياة بيروت.
 ١٥. فريحة أنيس: نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط٢ ١٩٨١
 ١٦. نحو عربية ميسرة، دار الثقافة بيروت ١٩٥٥م
 ١٧. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر ٢٠٠٧.
 ١٨. علي أبو المكارم: تعليم النحو العربي - عرض وتحليل - مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
 ١٩. محمد رشاد الحمزاوي: العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، تونس ط١، ١٩٨٢م
 ٢٠. محمد الدريج: تحليل العملية التعليمية، قصر الكتاب، البليدة، ٢٠٠٠م
 ٢١. الزين عبد الفتاح: قضايا لغوية في ضوء الألسنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص ٧٢
 ٢٢. محمد حسن بريخش، أدب الأطفال، أهدافه وسماته، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص ١٨٢.
- المراجع الأجنبية:
- ١- P.1٦٠ . ١٩٧٣ F. Saussure. cours de linguistique général. éd.critique T de Mauro. Paris
- المجلات:
٢٣. مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مج: ١٩ ع: ٤ ١٩٨٩.
 ٢٤. مجلة الفكر العربي: معهد الانماء القومي العربي، بيروت ع: ٦٠ و٦١ ١٩٩٠م
 ٢٥. مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ١٩٨١ ع: ٥٠.
 ٢٦. مجلة همزة الوصل، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، المعهد التربوي ع: ١ الجزائر ١٩٧٢/١٩٧٣.
 ٢٧. مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٨ ع: ٢٢.

الهوامش

- (١) - ابو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الهدى، للطباعة والنشر بيروت، ط٢ (د.ت) ج ٢، ص ٣٣.
- (٢) - De saussure. f. cours de linguistique général payot .paris- ١٩٦٨ p.٢٤
- (٣) - أبو الحسن علي الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧١ ص ٢٦.
- (٤) - الفارابي أبو النصر، إحصاء العلوم، تقديم وشرح وتبويب: علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ٩٦ ص ١٢
- (٥) - شوقي ضيف: « العصر العباسي ١ »، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٦م، ط ٨، ص ١٢٢.
- (٦) - ابن خلكان: « وفيات الاعيان»، دار صادر، بيروت ١٣٩٧م، ج ٢، ص ٨٦.
- (٧) - عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم والحديث دار المعارف ، ط٢، القاهرة (د.ت) ص ٢٠١.
- (٨) - عباس حسن، م، ن، ص ١٩٧/١٩٨
- (٩) - مجلة تراث العربي ، اتحاد كتائب العرب ، دمشق ١٩٨٦، ص ١٨.

- (١٠) - م.ن، ص ٢٠
- (١١) - دمشقية عفيف: «المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ١٩٨٧، ص ٧٣.
- (١٢) - شاهين عبد الصبور: «في علم اللغة العام»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٩٠، ص ٢٦٩.
- (١٣) - ينظر، زيدان جرجي: «تاريخ اللغة العربية»، ص ٥٦
- (١٤) - السيوطي عبد الرحمن، «المنهج في علوم اللغة وأنواعها»، المكتبة العصرية، صيدا ١٤٠٨هـ/١٩٨٧، ج ١، ص ٤٠٥.
- (١٥) - ابن فارس، «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ، ص ١٠٥
- (١٦) - الصالح صبحي، «دراسات في فقه اللغة العربية»، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٧٠هـ/١٩٧٠م، ط ٤، ص ٢٩٩.
- (١٧) - زيدان جرجي، م.س، ص ٥٧.
- (١٨) - عبد الرحمن الحاج صالح، «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، موفم للتشريح ١، الجزائر ٢٠٠٧، ص ٣٧٦.
- (١٩) - عبد الرحمان الحاج صالح، م.س، ص ٢٨٣
- (٢٠) - عبد الرحمان الحاج صالح م.س، ص ٢٨٣
- (٢١) - م.ن، ص ١١٤.
- (٢٢) - انظر محمد حسن بريغش، أدب الأطفال، اهدافه وسماته، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ص ١٨٢
- (٢٣) - انظر محمد حسن بريغش، أدب الأطفال، اهدافه وسماته م.س
- (٢٤) - فريحة أنيس، «نظريات في اللغة»، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٩٨١، ص ٨٨.
- (٢٥) - فرحان صالح، وسرحان علي الشيخ عبد الله العلايلي يتحدث عن اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء القومي العربي، بيروت، ع: ٦٠، ١٩٩٠، ص ٢٤٥.
- (٢٦) - علي أبو المكارم: تعليم النحو العربي، عرض وتحليل، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧.
- (٢٧) - المختار في قواعد اللغة العربية، س ٤ متوسط، منشورات المعهد التربوي، الجزائر، ص ١٠١.
- (٢٨) - علي أبو المكارم: م.س
- (٢٩) - الصالح صبحي، «دراسات في فقه اللغة»، ص ٣٥١.
- (٣٠) - فريحة أنيس: «نظريات في اللغة»، ص ١٧٥.
- (٣١) - دمشقية عفيف: «اللغة وبياب الاجتهاد»، مجلة الفكر العربي المعاصر، معهد الإنماء القومي، ع ٣٩/٣١، ص ٢٧.
- (٣٢) - زيدان جرجي، «تاريخ اللغة العربية»، ص ٤٠.
- (٣٣) - السيد غنيم كارم: «اللغة ع والنهضة العلمية المنشودة»، مجلة عالم الفكر المعاصر، معهد الأنماء القومي، ع ٤، ص ٣٩.
- (٣٤) - بروفنسال ليفي: «حضارة العرب في الأندلس»، ترجمة: ذوقان قرقوط، مكتبة الحياة، بيروت، ص ٩٠.
- (٣٥) - ينظر، زيدان جرجي: م.س، ص ٧٩ و ١١٥.
- (٣٦) - عباس حسن، «من مظاهر العناية الحديثة بالعربية، مجلة العربي، الكويت، كانون الثاني ١٩٩٠ ع ٣٧٤، ص ٢٠٩.
- (٣٧) - الحموأحمد: «محاولة أسنوية في الإعلان»، مجلة عالم الفكر، الكويت، تشرين الأول ١٩٨٩ ع: ٣، ص ١٦٧.
- (٣٨) - الحموأحمد م.س ص ١٦٧
- (٣٩) - نظر أحمد قبيش، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الكتاب، دمشق ط ٢، ١٩٧٤ ص ٣٠٥
- (٤٠) - السامرائي إبراهيم: «تسمية اللغة العربية في العصر الحديث»، ص ١١.
- (٤١) - رمضان ع. التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت) ص ٢٢٧
- (٤٢) - عبد الرحمن الحاج صالح: م.س، ص ١٦٢.
- (٤٣) - محمد رشا الحمزوي، «العربية، الحداثة، دار الغرب الإسلامي، تونس ط ١، ١٩٨٢، ص ٣٢.

- (٤٤) - تكوك: عرض دراسة الأدبية، مجلة همزة الوصل، وزارة التعليم ع:١، الجزائر، ص٧٢/٧٣.
- (٤٥) - (٤٥) - F. Saussure, cours de linguistique général, ed. critique T de Mauro, Paris ١٩٧٣ p ١٦٠
- (٤٦) - عبد الرحمن الحاج صالح م س، ص ٢٤
- (٤٧) - محمد الدريج: «تحليل العملية التعليمية»، قصر الكتاب، البليدة، ٢٠٠٠، ص١٠٥.
- (٤٨) - محمد الدريج م س، ص ١٠٧.